



E/ECA/COE/35/12
AU/STC/FMEPI/EXP/12 (II)
Distr.: General
23 March 2016

Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل
الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

حالة التنمية الإحصائية في أفريقيا

المقدمة

لقد اتخذت أفريقيا والعالم خطتين للتنمية في غاية الأهمية هما: خطة عام ٢٠٦٣ بعنوان "أفريقيا التي نصبو إليها" وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشكل الإحصاءات حلقة هامة للغاية في تنفيذ هاتين الخطتين الإنمائيتين. إن توافر إحصاءات ذات جودة ومحدّثة بشأن الخطتين سيمكّن أفريقيا من رصد وتقييم تنفيذها على نحو جيد، ومن القيام أيضا بالتخطيط الجيد لتنمية القارة في حين أحرز تقدم كبير في تطوير الإحصاءات خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد البلدان الأفريقية استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات تتيح رؤية أفضل وتنسيقا جيدا للنظم الإحصائية الوطنية. إلا أن هذا التقدم لا يزال غير كاف للحصول على إحصاءات ذات جودة في أفريقيا.

فعلى المستوى القاري، يشكل الميثاق الأفريقي للإحصاء واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، اللذين أقرهما مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في أديس أبابا (إثيوبيا) وتموز/يوليه ٢٠١٠ في كمبالا (أوغندا)، الإطارين المرجعيين لتنسيق إحصاءات عالية الجودة في أفريقيا وإنتاجها ونشرها واستخدامها.

وعلى الرغم من وجود هذه الأدوات على الصعيدين الوطني والقاري على حد سواء، فإن أفريقيا تواجه صعوبات في الحصول على بيانات عالية الجودة يمكن أن تساعد على الرصد الفعال لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية في أفريقيا.

والغرض من هذه الوثيقة هو تسليط الضوء على الوضع الحالي في مجال الإحصاءات في أفريقيا، وإبراز التحديات والآفاق. وسنقتصر على ذكر خمسة مجالات تشكل أولويات إحصائية لأفريقيا في الوقت الراهن، وهي:

- ✓ التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- ✓ الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن؛
- ✓ الحسابات القومية؛
- ✓ ثورة البيانات؛
- ✓ التمويل المستدام لإنتاج الإحصائيات

١- الإحصاءات الحيوية

إن الحق الذي يتمتع به كل فرد في أن تكون له هوية وأن يكون مسجلا في السجل المدني أمرٌ يقره الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان. ولكن من الملاحظ في الوقت الراهن أن عدة ملايين من الأفريقيين ما زالوا يعيشون بدون هوية وعدة ملايين غير مقيدين في السجل المدني. وذلك ما يجعل من عمل الإحصائيين والديموغرافيين الذي يتابعون المؤشرات المتعلقة بتحركات السكان (معدل المواليد ومعدل الوفيات، ومعدل الهجرة، وما إلى ذلك) أمرا عسيراً. وقد أُتخذت العديد من المبادرات في السنوات الأخيرة لتحسين التسجيل المدني.

برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

هو برنامج مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بدعم من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وقد تم تنظيم مؤتمرين للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني لمناقشة مسألة التسجيل المدني في أفريقيا. وانعقد المؤتمر الأول في آب/أغسطس ٢٠١٠ في أديس أبابا (إثيوبيا) تحت شعار ”نحو تحسين معلومات الأحوال المدنية لإيجاد إدارة مدنية فعالة وإنتاج الإحصاءات اللازمة للتنمية الوطنية ولرصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.“ وعقد المؤتمر الثاني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في ديربان (جنوب أفريقيا) تحت شعار ”تحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.“ وخلال المؤتمرين، أعرب الوزراء عن التزامهم الراسخ بتحسين التسجيل المدني، وكذلك الإحصاءات الحيوية، من خلال تنفيذ برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات

منذ عام ٢٠١١، خُصصت الندوات الأفريقية لتطوير الإحصاءات لتناول المشاكل المرتبطة بتطوير التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. والندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات هي منتدى للنقاش بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الأفريقي. ويضطلع بتنظيم هذه الندوة مركز جنوب أفريقيا للإحصاءات بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ونظرا لأهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وللنجاحات التي حققها برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والمؤتمر الوزاريان، إلى جانب الندوات المتعلقة بالتسجيل المدني، قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، خلال مؤتمر القمة المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في أديس أبابا (إثيوبيا) إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني الذي سيعقد كل سنتين.

وعُقد مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، يومي ١٢ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ في ياموسوكرو (كوت ديفوار) تحت شعار: "تعزيز استخدام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لدعم الحوكمة الرشيدة في أفريقيا". وفي ختام هذا الاجتماع، قرر المؤتمر إعلان العقد ٢٠١٥-٢٠٢٤ الأفريقي للتسجيل المدني. وسيعرض هذا القرار على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

وأجرت أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بدعم في من مختلف الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الأفريقي، تقييما للنظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وثمة موارد ضخمة يجري حشدتها حاليا للنهوض بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية. وتجدد الإشارة إلى أن قدرات مسؤولي السلطات المحلية القائمين على جمع البيانات عن الحالة الاجتماعية تعززت على مستوى الدول الأعضاء. وفي حين أن الدول الأعضاء بدأت في إنتاج إحصاءات جيدة عن التسجيل المدني؛ إلا أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الأفريقية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مصرف التنمية الأفريقي) والهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تحسين الإحصاءات الخاصة بالتسجيل المدني في أفريقيا، يُلاحظ أن ثمة صعوبات ما تزال قائمة في التسجيل المدني وإنتاج الإحصاءات الحيوية.

ويشكل انعدام الجنسية واحدة من المشكلات التي أبتليت بها أفريقيا. فهذا الوضع يلحق ضررا لا نظير له بحق المواطنة بالنسبة لبعض الأفريقيين. فهناك أفريقيون يولدون ويموتون دون أن يتم تسجيلهم في أي من سجلات الحالة المدنية. وينطوي هذا الوضع أيضا على تأثير سلبي للغاية على ذريتهم. ورغم جسامة هذه الظاهرة، يُلاحظ وجود قصور إحصائي بشأن انعدام الجنسية.

وهناك العديد من الأسئلة التي يجدر طرحها من أجل تحسين التسجيل وإنتاج إحصاءات التسجيل المدني وانعدام الجنسية:

- ١- لماذا لا يزال يلاحظ وجود قصور رغم الجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون من أجل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في هذا المجال؟
- ٢- كيف يمكن تعبئة الحكومات الوطنية، لا سيما الحكومات المحلية، لكي تتولى زمام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟
- ٣- كيف يمكن تعزيز قدرات المنظمات الأفريقية في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟
- ٤- ما هي النسبة المثوية من الميزانية الوطنية التي يتعين على الحكومات الأفريقية تخصيصها للتسجيل المدني وإعداد الإحصاءات الحيوية؟
- ٥- كيف يمكن إنشاء صندوق أفريقي للتسجيل والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟
- ٦- كيف يمكن الحصول على إحصاءات ذات جودة ومحدثة عن انعدام الجنسية؟
- ٧- كيف يمكن تعزيز الأمانة القارية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟
- ٨- كيف يمكن تعزيز التنسيق والتعاون بين الإدارات المسؤولة عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وبين المكاتب الإحصائية الوطنية؟

٢- الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والسلام والأمن

لقد أصبحت الحوكمة الرشيدة والسلام والأمن في أفريقيا، كما هو الحال في جميع أنحاء العالم الأساس الذي تركز عليه أكثر من أي وقت مضى التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة لأي بلد. وتعد الحوكمة الرشيدة أمراً لا غنى عنه للإدارة الفعالة للموارد الوطنية ولتنفيذ الفعال للبرامج الرئيسية التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للقارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

ونحن ندرك أن إدارة الشؤون العامة تحتاج إلى حوكمة رشيدة ومناخ من السلم والأمن يعث على الطمأنينة من أجل إنارة الطريق بصورة أفضل لصناع القرار وتوجيههم في اتخاذ القرارات، ولتحسين التخطيط والإدارة السليمة للمالية العامة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي المجتمع الحديث، تعد الإحصاءات اليوم أنجع الوسائل لجمع البيانات وفهمها وتوطئة لاتخاذ قرارات سليمة. ويصدق هذا بصفة خاصة على أفريقيا حيث ثبت بمرور الزمن أهميتها القصوى للإدارة السليمة للخدمات العامة والخدمات الخاصة على حد سواء، ودورها الجوهرى في تحقيق الأهداف والمهام الموكلة إليها، وبهدف الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية المحددة لرصد هذه الأهداف. وبعبارة أخرى، تكتسي البيانات الإحصائية أهمية لا تُنكر في اتخاذ القرارات وفي إدارة التماسك الاجتماعي ومنع النزاعات.

وعلى الرغم مما تقدم، من الواضح أن العديد من البلدان واجهت على مدى العقدين الماضيين صعوبات في إنتاج ونشر البيانات الإحصائية عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن. ومعظم البيانات الموجودة بشأن هذه القضايا تنتجها المنظمات غير الحكومية (منظمة الشفافية الدولية، مؤسسة مو إبراهيم، أفروبارومتر، وما إلى ذلك) والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ولا تنتج سوى قلة من الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي إحصاءات عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن، وحتى تلك التي تنتج هذه الإحصاءات لا يملك البعض منها القدرة على تحليل هذه البيانات، على الرغم مما تتسم به هذه المجالات من أهمية.

ولتصحيح هذا الواقع، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع شركائها، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فرقة العمل الأفريقية لإحصاءات الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن، وهي واحدة من أفرقة العمل الـ ١٤ العاملة في مجال استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. ووضعت فرقة العمل هذه، التي أنشئت في أيار/مايو ٢٠١٢، نماذج استبيانات منسقة لإجراء الدراسات الاستقصائية عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن. واستنادا إلى هذه النماذج، جمعت العديد من البلدان الأفريقية بالفعل بيانات عن الموضوعات المذكورة وذلك بإدراج هذه النماذج ضمن الاستبيانات الجارية في إطار الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية. وأصبح بمقدور بعض البلدان الأفريقية الآن إنتاج إحصاءات عالية الجودة ومحدثة في مجالات الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن.

ورغم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنتاج إحصاءات عالية الجودة عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن في أفريقيا، يلاحظ عموما أن هناك نقصا في إنتاج الإحصاءات في هذه المجالات:

- ١- كيف يمكن إقناع القادة الأفريقيين بأهمية الإحصاءات عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن؟
- ٢- كيف يمكن التعجيل بإنتاج إحصاءات عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن في أفريقيا؟
- ٣- كيف يمكن تعبئة الموارد الكافية لإجراء الدراسات الاستقصائية ووضع مؤشرات عن إحصاءات الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن؟

٤ - كيف يمكن إقناع القادة الأفريقيين بأن إنتاج إحصاءات ذات جودة عن الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن يمكن أن يساهم في حفظ السلم والأمن وفي سيادة الحوكمة الرشيدة في البلدان الأفريقية؟

٣- الحسابات القومية

تمكّن الحسابات القومية كل بلد من امتلاك مجاميع اقتصادية كلية تسمح بتقييم ومتابعة وضع الاقتصاد الكلي والوضع المالي. ويتيح نظام المحاسبة القومية تقييم الوضع الاقتصادي لبلد ما وأدائه عبر الزمن. وتكمن أهمية الحسابات القومية في قدرتها على إعطاء توضيحات بشأن تعريف، وتنفيذ ومتابعة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية. والنسخة الأحدث لنظام الحسابات القومية هي نسخة عام ٢٠٠٨، التي تسمح بتحسين قياس النشاط الاقتصادي للبلدان، لا سيما وأنها تأخذ النشاط الاقتصادي للقطاع غير الرسمي في الحسبان. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن عددا قليلا للغاية من البلدان الأفريقية يستخدم نسخة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولمعالجة هذا الوضع، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٠، في كمبالا (أوغندا) الاستراتيجية الأفريقية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. والغرض من هذه الاستراتيجية هو تمكين المنظمات الأفريقية (مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي) والجماعات الاقتصادية الإقليمية من حشد الموارد التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ نظام الحسابات القومية بفعالية على مستوى جميع البلدان الأفريقية. ويتولى الفريق العامل المعني بالحسابات القومية تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ومن أجل الإسراع في تنفيذ هذه الاستراتيجية، تم إعداد وثيقة بالمشروع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. ويهدف هذا المشروع إلى تهيئة جميع بلدان القارة لاعتماد نظام المحاسبة القومية لعام ٢٠٠٨ بحلول عام ٢٠١٧ من خلال تعزيز القدرات والمؤسسات وضع المنهجيات وتكثيف حملات الدعوة لهذا الغرض. كما أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي وثيقة مشروع ترمي إلى تحسين أدوات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتجميع الحسابات القومية. واعتمد نظام إريتيس (ERETES) بوصفه الأداة المرجعية لإنتاج الحسابات القومية. ويسر هذا النظام مهمة البلدان الأفريقية في إنتاج الحسابات القومية، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقدم المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دعما كبيرا للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في استخدام نظام إريتيس (ERETES). وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم تقني ومالي من المعهد الوطني للإحصاءات ومكتب الإحصاء الأوروبي، بتقديم الدعم في الوقت الراهن إلى البلدان الأخرى لتمكينها من استخدام نظام إريتيس (ERETES) في تجميع الحسابات القومية.

ولتحسين نوعية الحسابات القومية على مستوى البلدان الأفريقية، ساعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي البلدان في عملية التحديث المنتظم لسنة الأساس المستخدمة في الحسابات القومية، وذلك في إطار شراكة مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبفضل تحديث سنة الأساس يمكن الحصول على القيم الحقيقية للمجاميع الرئيسية للاقتصاد الكلي، وبخاصة إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل السماح بحدوث تبادل بين الحسابات القومية للبلدان الأفريقية، وضعت المنظمات الأفريقية آليات لتقييم الأقران الغرض منها تقييم النظم الوطنية المعنية بإعداد الحسابات القومية. ويتولى إجراء تقييمات الأقران محاسبون مكلفون بالحسابات القومية في البلدان الأفريقية.

ووفقاً لدراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٥، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الإفريقي، فإن ٣٨ من البلدان الأفريقية صاغت أو تعكف على صياغة خطة عمل لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولدى معظم هذه الدول آلية واضحة لرصد وتقييم تنفيذ خطط العمل هذه. وهناك ٣٤ بلداً أفريقياً لديها برامج واضحة للانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ منها ١٢ بلداً لديها برامج واضحة للانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، و٢٢ بلداً لديها برامج انتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨.

وعلى الرغم من اكتمال الاستراتيجية ووثيقة المشروع، فمن الواضح أن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لا يزال بطيئاً للغاية في البلدان الأفريقية. وما زال العديد من البلدان الأفريقية يستخدم نظام الحسابات القومية ٦٣ (SCN 63) أو نظام الحسابات القومية ٩٣ (SCN 93). ولهذا الوضع تأثير سلبي للغاية على إنتاج الحسابات القومية.

- ١- كيف يمكن إقناع القادة الأفريقيين بأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ هو الحل الوحيد للحصول على بيانات جيدة النوعية؟
- ٢- كيف يمكن تزويد البلدان الأفريقية بخطط وطنية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؟
- ٣- كيف يمكن إقناع جميع البلدان الأفريقية باستخدام نظام إريتيس ERETES لتجميع الحسابات القومية؟
- ٤- كيف يمكن جعل الحسابات القومية المصدر الموثوق الوحيد للحصول على بيانات عن المجاميع الاقتصادية الكلية للبلدان الأفريقية؟
- ٥- كيف يمكن إنتاج الحسابات القومية الفصلية على مستوى جميع البلدان الأفريقية؟

٤ - ثورة البيانات

ثمة ملاحظة خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق برصد التنمية في أفريقيا مفادها عدم توافر بيانات موثوقة من حيث الزمان والمكان.

فعلى سبيل المثال، يشكل عدم وجود إحصاءات عالية الجودة إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان الأفريقية في قياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تفتقر أفريقيا لأي بيانات تقريباً عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب فإن البلدان الأفريقية والمفوضية مضطرة إلى إجراء تقييماتها للأهداف الإنمائية للألفية بالاعتماد على التوقعات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة. وغالباً ما لا تعكس هذه التوقعات واقع البلدان الأفريقية. ويترتب على هذا النقص في البيانات تأثير على رصد وتقييم مختلف الخطط الأفريقية مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وبرنامج الحد الأدنى للتكامل.

ولمعالجة هذا الوضع، دعا تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى "ثورة بيانات" في العالم وبخاصة في أفريقيا. ومن شأن ثورة البيانات هذه أن تمكن أفريقيا من الحصول على بيانات جيدة النوعية ومحدثة عن مختلف أهداف وغايات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ولتجنب تضارب وازدواجية الخطط، يجب أن تكون ثورة البيانات في أفريقيا مدججة تماماً، وأن تندرج بكل محتوياتها في استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

ويجب التذكير بأن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إدراكاً منه لأهمية الإحصاءات في تنمية البلدان الأفريقية قد اعتمد قرارين رئيسيين لتعزيز إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية في أفريقيا. والقراران المعنيان هما قرار إنشاء معهد الإحصاء التابع للاتحاد الأفريقي في تونس العاصمة (تونس) وقرار إنشاء المركز الإفريقي للتدريب الإحصائي في ياموسوكرو (ساحل العاج).

وبفضل إنشاء معهد الإحصاء التابع للاتحاد الأفريقي والمركز الإفريقي للتدريب سوف يتسنى إيجاد إطار جديد لتنسيق وإنتاج إحصاءات جيدة النوعية في أفريقيا.

- ١ - ثورة البيانات في أفريقيا: أسطورة أم حقيقة؟
- ٢ - كيف يمكن أن يساهم معهد الإحصاء التابع للاتحاد الأفريقي ومركز التدريب الأفريقي في ثورة البيانات في أفريقيا؟
- ٣ - كيف يمكن لمعهد الإحصاء التابع للاتحاد الأفريقي أن يصبح هيئة تتجاوز حدود الولاية الوطنية وتضطلع بمسؤولية تنظيم وتنسيق إنتاج البيانات الإحصائية في أفريقيا؟
- ٤ - هل يمكننا أن نحلم بإنشاء معهد إحصاء تابع للاتحاد الأفريقي على غرار المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية في أوروبا؟

٥- هل يمكن للمركز الإفريقي للتدريب الإحصائي أن يساهم في بناء القدرات الإحصائية في أفريقيا؟

٥- تمويل الإحصاءات

يعد تمويل النظم الإحصائية الوطنية شرطاً ضرورياً لتحقيق ثروة البيانات في أفريقيا. ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه النظم الإحصائية الوطنية في البلدان الأفريقية وتحول دون إنتاج إحصاءات ذات جودة، مشكلة توفير التمويل الكافي والمستدام. فالحكومات الأفريقية ترصد موارد شحيحة للغاية لا تكفي لإنتاج إحصاءات ذات جودة. وهذا الوضع يجعل إنتاج الإحصاءات يعتمد بشكل كبير على موارد خارجية آخذة في التناقص، في حين ينبغي النظر إلى إنتاج الإحصاءات على أنه مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. ولضمان كفاية تمويل النظم الإحصائية الوطنية، وضعت البلدان الأفريقية خلال العقود الأخيرة استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات. وقد أدى ذلك إلى إيجاد أطر رسمية لتمويل النهوض بالإحصاءات في البلدان الأفريقية، وبخاصة تمويل تعدادات السكان والمسكن والتعدادات الزراعية والاقتصادية وإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعمالة، والدراسات الاستقصائية ٢٠١ و٣، والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية، وما إلى ذلك.

والملاحظ أن تمويل الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء غالباً ما يتكفل به الشركاء الإنمائيون. والتمويل المقدم من الشركاء غالباً ما لا يناسب البرنامج الإحصائي للبلد، لأن أولويات البلدان لا تتطابق في أغلب الأحيان مع أولويات الشركاء. ويترب عن هذا الوضع تأثير سلبي على النشاط الإحصائي على المستوى القطري. وتعترف معظم الحكومات الأفريقية بأهمية الإحصاءات، لكنها لا ترصد سوى موارد شحيحة للغاية لتطويرها. وكان الاجتماع الأخير للمديرين العاميين لمكاتب الإحصاء الذي عُقد في ليرفيل قد أوصى بأن يخصص كل بلد أفريقي ٠,١٥ في المائة من ميزانيته للتنمية الإحصائية. وترمي الغاية ١٧ من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

١- كيف يمكن إقناع القادة الأفريقيين بأن الإحصاءات منفعة عامة تتعلق بسيادة البلدان وينبغي أن تتولى البلدان الأفريقية نفسها توفير الجزء الأكبر من تمويلها؟

٢- ما هي النسبة المئوية من الميزانية الوطنية التي يجب أن تخصص لإنتاج الإحصاءات؟

٣- متى سيتم إنشاء صناديق وطنية لتطوير الإحصاء على نحو ما أقره الميثاق الأفريقي للإحصاءات؟

٤- كيف يمكن لمعاهد الإحصاء الوطنية تعبئة الموارد الكافية لتنمية الإحصاء؟

الخلاصة

لا يزال الطريق طويلاً أمام تنمية الإحصاءات في أفريقيا. ولا تزال أفريقيا تعتمد في تقييم برامجها الإنمائية على البيانات التي تنتجها مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية. ومعظم هذه البيانات ما هي إلا توقعات لا تعكس الواقع في أفريقيا، مما يؤدي إلى تقييم غير حقيقي للبرامج الإنمائية.

وسيكون بمقدور أفريقيا، من خلال تسريع تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا عن طريق تشغيل معهد الإحصاء التابع للاتحاد الأفريقي ومركز التدريب الإحصائي الأفريقي، مواجهة التحدي الإحصائي على المستوى القاري، واقتناء إحصاءات خاصة بما تمكّنها من المتابعة/التقييم الجيد والتخطيط السليم لخطط التنمية في أفريقيا.

وأخيراً، فإن ضمان إنتاج إحصاءات ذات جودة في أفريقيا يتطلب دعماً قوياً على المستوى الوطني بغية توفير الموارد الكافية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها. ويتعلق الأمر على وجه التحديد بتوفير موارد كافية ومستدامة تسمح باستمرار إنتاج إحصاءات جيدة النوعية وتكفل في الوقت ذاته تعزيز القدرات من حيث الموارد البشرية.